رئيس الجمهورية يوجه بمنح المجالس المحلية مزيداً من الصلاحيات

افتتح أعمال المؤتمر الرابع للمجالس المحلية وألقى كلمة توجيهية هامة

الرئيس: ابتعدوا عن السماسرة وتعاملوا مع السلطة المحلية في تنفيذ المشاريع

لا تجعلوا قراراتكم تنحصر في رأس السلطة المحلية أو الأمين العام

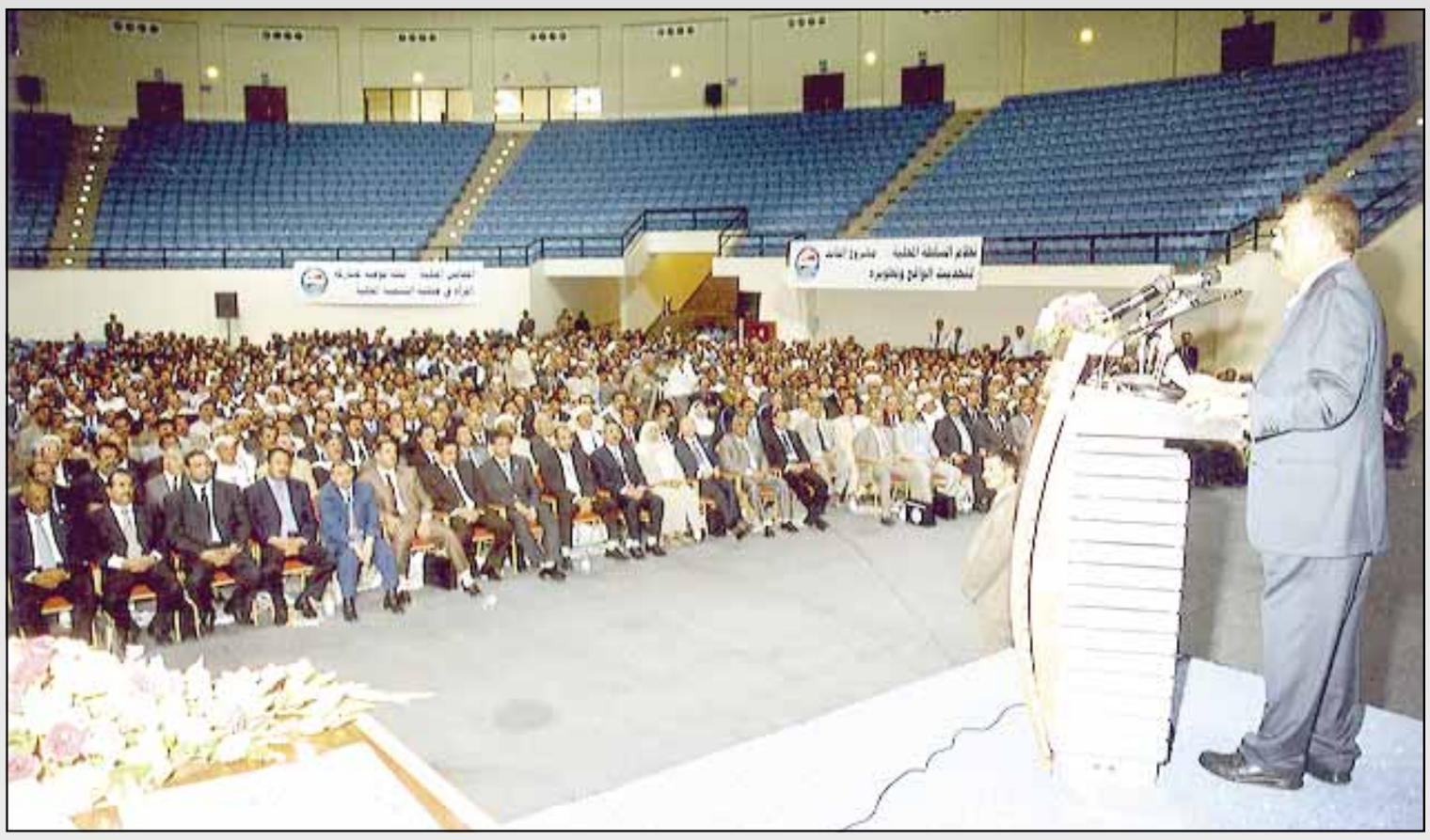

أدعوا إلى تجنب الخلط بين اختصاصات السلطة التشريعية والسلطة المحلية

نوجه الحكومة بسرعة تحويل الاعتمادات التي تصل إلى (60) مليون إلى السلطة المحلية

صنعاء / سبأ

افتتح فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومعه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس أعمال المؤتمر الرابع للمجالس المحلية المنعقد حاليا في صنعاء تحت شعار تطوير نظام اللامركزية لتعزيز مشاركة المجتمع في التنمية.. بمشاركة الوزراء والمحافظون وأمناء عموم المجالس المحلية بالمحافظات ورؤساء الأجهزة المركزية المعنية ورؤساء الوحدات الإدارية وأمناء عموم المجالس المحلية بالمديريات ورؤساء اللجان المتخصصة في المجالس المحلية بالمحافظات ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الإعلامية ورؤساء تحرير الصحف وإدارات المرأة في كافة محافظات الجمهورية.

وسيكرس المؤتمر على مدى ثلاثة أيام لمناقشة وتقييم نظام السلطة المحلية وتطبيقاته وسبل دعمه وتطويره واقتراح التشريعات والتعديلات الخاصة به وتقييم حجم التطور الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تطبيق تجربة السلطة المحلية.

وفي الجلسة الافتتاحية التي بدأت بتلاوة آي من الذكر الحكيم .. ألقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كلمة حيا في مستهلها المشاركين في المؤتمر.

وقال فخامته.. نثمن عاليا ما حققته هذه التجربة الديمقراطية والمتمثلة بالسلطة المحلية من نجاحات ممتازة خلال السنوات الماضية بالرغم ما رافق أدائها في بداية انطلاق التجربة.. ولكن النتائج في السنوات الأخيرة كانت ايجابية والأداء راق وممتاز ، مشيرا إلى أن أي عمل عظيم .. لابد أن ترافقه في البداية بعض الإخفاقات.

وأكد فخامة الأخ الرئيس الحرص على توسيع الصلاحيات الشعبية وتوسيع المشاركة بحيث يكون القرار واسع وكل أبناء الوطن يشاركون فيه ولا يبقى هذا الشعار مجرد حبر على ورق، مبينا أن سبعة آلاف عضو من القيادات والكفاءات المجربة يعملون في مجال السلطة المحلية تنمويا وخدميا وإداريا.

وقال لقد كانت الأربع السنوات الأخيرة ناجحة بكل المقاييس، وكان هناك تنافس رائع بين المحافظات والمديريات، ولذا رأينا انجازات عظيمة تحققت بسبب هذا التنافس، وسنشهد في المستقبل إن شاء الله تنافسا أفضل وانجازات أعظم مما تحقق في الوقت الراهن.

وأردف فخامته قائلا نحن نحث الحكومة على أعطاء المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية دون القفز على الواقع ودون المزايدة.

وأضاف كان هناك معارضة قوية وشديدة للسلطة المحلية في السابق.. وكان لا أحد يريد لها أن تتم .. ولكننا قررنا الالتزام بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية والتي تنص على توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار.

وتابع الأخ الرئيس قائلا الذين يزايدون حاليا على توسيع صلاحيات المجالس المحلية هم الذين اعترضوا بالأمس على أنشاء المجالس المحلية ألا أنهم اليوم يركبون الموجة.. ونحن حريصون كل الحرص على منح المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية، منوها إلى أنه وجه رئيس الوزراء بأن يأمر الوزراء بتحويل المشاريع التي تزيد اعتماداتها على ٥٠ مليون إلى ٦٠ مليون ومازالت بنظر الوزارات إلى المجالس المحلية.. كما وجه الحكومة بأن تفي بالتزاماتها أمام المقاولين والمتعهدين ودفع كل مستحقاتهم من أجل حل المشاكل العالقة كونها التزامات من قبل السلطة المحلية أمام المقاولين ولابد من دفعها وسندفعها اليوم أو غداً.

وأعلن الأخ الرئيس أنه سيتم في القريب العاجل تعديل قانون المناقصات الذي ينظر في الوقت الراهن أمام مجلس النواب، مشددا على أهمية الالتزام بالإجراءات القانونية للمناقصات وعدم القيام بالتكليف المباشر للمقاولين قبل إعلان المناقصات، مؤكدا على أهمية أن تخضع كافة المشاريع للمناقصات سواء كانت مركزية أو محلية.

وحث فخامة الأخ رئيس الجمهورية السلطة المحلية على ممارسة مهامها بشكل ديمقراطي حقيقي من خلال اجتماع المجلس المحلي بكامل أعضائه وإلا تنحصر القرارات في رأس السلطة المحلية أو الأمين العام، مشددا في هذا الصدد بأنه يجب أن يشارك كامل أعضاء المجلس المحلي في الوحدة الإدارية أو في قيادة المحافظة بحيث تكون القرارات جماعية ويشارك في وضعها الجميع وبحيث لا تكون القرارات صورية، مشيرا إلى أهمية الاستفادة من تجارب الماضي والمتمثلة بتجربة التعاونيات حيث بدأت انطلاقتها بشكل جيد ولكنها في نهاية المشوار تقوقعت وانحصرت في رأس شخص أو شخصين وتحولت مخصصات التعاونيات إلى ضيافات وعلاجات ودفع ديات.

وقال نحن حريصون على إنجاح تجربة السلطة المحلية وينبغي أن تذهب أموالها وفقا لما حدده القانون وتجنب أي إنفاق مخالف لذلك سواء للضيافة أو للعلاج أو غيره مع العلم أن هناك بند للعلاج في وزارة الصحة العامة والسكان .. كما انه ليس من مهمة المجالس المحلية الضيافات، مؤكدا على أهمية أن يلتزم جميع أعضاء السلطة المحلية سواء الحاليين أم الذين سيتم انتخابهم خلال سبتمبر القادم بعدم التصرف الخاطئ بأموال السلطة المحلية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن تجربة المجالس المحلية ناجحة ورائعة وممتازة.. مشيرا إلى أهمية تواصل الجهود لتعزيز وتطوير هذه التجربة مستقبلا.

ولفت فخامة الأخ الرئيس إلى أن هناك تصورات وأفكاراً يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بأداء السلطة المحلية إلى الأفضل مما هو عليه الآن، مثمنا كل ما تحقق من انجازات رائعة في إطار هذه التجربة الرائدة.

كما أكد الأخ رئيس الجمهورية على أهمية أن تكون المقاولات مع شركات اعتبارية معترف بها وليس مع من لديه جرافة أو غرافة أو قلاب ويعلن عن نفسه مقاولا، مشددا في هذا الشأن على أهمية الابتعاد عن السماسرة الذين يتواجدون على أبواب الوزارات والمؤسسات والمصالح، منوها إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية ممثلة بالمحافظين وأمنا عموم وأعضاء المجالس المحلية في المحافظات والوحدات الإدارية.

وتطرق الأخ الرئيس إلى المهام التشريعية والرقابية لمجلس النواب.. وقال مجلس النواب هو ممثل للأمة وقد حدد الدستور مهامه وصلاحياته التشريعية والرقابية على أداء السلطة التنفيذية، مشيرا إلى أن مجلس النواب استفاد كثيرا في أداء المهام المناطة به وسيستفيد ويتابع اختصاصاته طبقا للدستور والقانون فيما يتصل بمراقبة أداء السلطة التنفيذية.

باجمال: اليمن يحتاج إلى المزيد من الوقت للتخلص من أنماط التفكير الاجتماعي التقليدي والنمطي والشمولي

وأضاف قائلا ربما أن أعضاء في مجلس النواب قد تحدثوا أمام ناخبيهم أثناء الحملة الانتخابية أو حمى الانتخابات ووعدوهم بالمشاريع.. لكن أقول لهؤلاء أن وعودكم بالمشاريع يجب أن تأتي من خلال السلطة المحلية وعضو مجلس النواب ليس من مهامه تنفيذ المشاريع باعتبار ذلك من مهام السلطة التنفيذية فهنالك فصل بين السلطات وأنا أسمع أن هناك مذكرات تأتي إلى الحكومة من مجلس النواب حاسبوا المقاولين وأنا أفتح لكم الاعتماد وهذا معناه أن المجلس يتحول إلى سلطة تنفيذية.

ودعا الأخ الرئيس إلى تجنب الخلط بين اختصاصات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.. مبينا أن مجلس النواب يمثل الأمة وعضو مجلس النواب رغم أنه انتخب في أية دائرة من الدوائر الانتخابية المحددة لكنه في حقيقة الأمر يمثل الأمة بكاملها ولا يمثل دائرته فقط والذي يمثل المديرية هو السلطة المحلية أما عضو مجلس النواب فيمثل الأمة وعندما أنتخب وصوت له في دائرته الانتخابية كان ذلك بهدف أن يصبح عضوا في مجلس النواب ليمثل الأمة.

وتابع قائلا أما السلطة التنفيذية فمهامها رسم السياسيات وهناك مكاتب تنفيذية بالمحافظات والمديريات وسلطة محلية هي التي تقوم بالتنفيذ.

وينبغي أن يبتعد الجميع عن قوة العادة لان قوة العادة أحيانا تجعل الإنسان يعتقد انه يفكر صح فالتربية والتعليم والصحة والخدمات كانت في يد الوزراء والآن أصبحت مناطة بالسلطات المحلية.

وأضاف دور الوزارات الآن هو رسم السياسة فعندما تريد خلال هذا العام أو في الخطة الخمسية مثلا إنشاء ١٠ آلاف مدرسة فعليك أن ترسمها كسياسة طبقا للخارطة وطبقا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء ارسم السياسة وقدمها للحكومة ويوافق عليها البرلمان وسلمها للسلطة المحلية للتنفيذ والمطلوب من الوزير هو رسم السياسة ومراقبة الأداء أيضا.

ودعا فخامة الأخ الرئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى تفعيل دوره الرقابي إلى جانب رقابة السلطة التشريعية من أجل تحسين أداء السلطة المحلية والسلطة التنفيذية.

وقال إذا وجدت رقابة فاعلة أنا متأكد بأن كثير مما يطرح حول الفساد سوف يختفي وأضاف قائلا ما أحوجنا إلى تقييم أنفسنا قبل أن نتحدث عن فساد واختلاسات ومخالفات الآخرين، مشيرا إلى أن هناك أشخاصاً عندما يتحدثون عن الخطأ لا يتحدث إلا عن الآخرين ولا يتحدثون عن أنفسهم في حين أنهم مخطؤون لكنهم يخطؤون الآخرين ويجرمونهم.

وشدد الأخ رئيس الجمهورية على ضرورة أن يحترم الجميع القانون لأنه لم يشرع على شخص أو فئة بعينها وإنما تشرع القوانين لكل الناس.

من جانبه أكد الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أن المؤتمر ينعقد في ظل أجواء ديمقراطية تحضيرية للانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة التي من دون شك ستعزز المسيرة الديمقراطية لشعبنا اليمني العظيم.

وقال إن المجالس المحلية مثلت في دورتها الأولى نقطة بداية ولبنة أساسية في بناء نظام السلطة المحلية ولها أثرها المباشر والفاعل في تطبيق هذا النظام ومبادئه الديمقراطية الخلاقة والمجددة لروح الحضارة الإنسانية اليمنية العريقة والتي أكدها قوله تعالى "يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون".

وأوضح أن تأكيد اللامركزية المالية والإدارية في إدارة شؤون الحياة اليومية التي تمثل روح قانون السلطة المحلية تشكل تحولاً كبيراً في حياة المجتمع وجهاز الدولة.

ونوه رئيس الوزراء إلى أن اليمن يحتاج إلى المزيد من الوقت للتخلص من أنماط التفكير الاجتماعي التقليدي والنمطي والشمولي حتى تنشأ قيم وأنماط سلوكية جديدة تؤكدها ممارسة عملية وفاعلة على أرض الواقع.

وأضاف قائلا نحن هنا على المستويين المركزي والمحلي نمثل فريقا واحدا متكاملا ذلك أن ما يجمعنا في هذا المؤتمر هو إرادة الشعب وقوة الدستور والنظام والقانون الذي نحتكم إليه جميعا وهذا هو التجسيد الحقيقي للشرعية الديمقراطية والدستورية التي نصنع بها حياتنا السياسية ونعبر بها سبل الحكمة والموعظة الحسنة وطريق البناء التنموي الشامل.

وأكد أن إقبال اليمن اليوم على استحقاق انتخابي محلي يؤكد على أهمية وضع معايير جديدة لتقييم المهمة التمثيلية لأعضاء المجالس المحلية بما يعزز دورهم في ترسيخ مبادئ وأهداف نظام السلطة المحلية وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية وتجسيد دور هذه المجالس في تلبية تطلعات الدولة والمجتمع منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف الأخ رئيس الوزراء لقد حرصنا في عملية الإعداد للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ / ٢٠١٠ م على أشراك المحافظات في هذه العملية والتعبير عن رؤاهم والإفصاح عن متطلباتهم وأولوياتهم التنموية المحلية وذلك تأكيدا لمصداقية توجه الدولة في تعزيز مبدأ الشراكة الحقيقية بين الدولة والمجتمع المبنية لحاجات المواطنين في شتى المجالات، مشيرا إلى أن التخطيط مهمة أصيلة للسلطات المحلية باعتبارها المشرفة المباشرة على تنفيذ ومتابعة وتقييم عملية تنفيذ المشاريع وضمان ديمومتها.

أبو راس: الرئيس علي عبدالله صالح رعى تجربة المجالس المحلية منذ لحظة ميلادها حتى أوصلها إلى النجاح

وقال أنه رغم التقدم النسبي الذي حققته المحافظات في هذا الجانب إلا أنه لا يزال هناك بعض القيادات في المحافظات تصر على احتكار الصلاحيات التنموية وعدم نقل جزء من هذه الصلاحيات إلى المديريات التي ينبغي لها أن تمارس مهامها واختصاصاتها وفقا لما نص عليه القانون ولأنحته التنفيذية، مؤكدا أن على جميع المحافظات والمديريات أن تبدي تنافسا متميزا لتحقيق فرص للاستثمار والنماء من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في نطاقهم الجغرافي، وبحيث تكون روح المبادرة عنصرا رئيسيا في خوض غمار العمل الوطني الإنمائي في أوساط المجتمع لتفجير طاقات الناس المادية والمعنوية على طريق التميز والإبداع والتجديد الحضاري لمجتمعنا اليمني.

واعتبر الأخ رئيس الوزراء التجربة الديمقراطية الشعبية المتمثلة في المجالس المحلية مرتكز الدولة اليمنية الحديثة وناصية امتلاك المستقبل الآمن وحجر الزاوية في البنيان الوطني الراسخ.

وكان الأخ صادق أمين أبو رأس وزير الإدارة المحلية قد ألقى كلمة أكد فيها أن حضور فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هذا المؤتمر يحمل دلالة عظيمة على اهتمامه ورعايته المباشرة التي رافقت أعداد نظام السلطة المحلية ولم تنفك ملازمة له منذ لحظة تطبيقه.

وقال إن ما حققه هذا النظام من منجزات رغم ضعف الإمكانيات يؤكد صوابية النهج السياسي والبصيرة الثاقبة بأن اللامركزية المؤطرة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية هي الوسيلة الناجعة والأكثر مواكبة لروح العصر وتحقيق التنمية والحد من الفقر والنهوض بالمجتمعات المحلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. واعتبر انعقاد المؤتمر مع اقتراب نهاية أول ولاية للمجالس المحلية فرصة لتقييم مسار التجربة واستخلاص الدروس المستقاة من واقع الممارسة بجوانبها الايجابية أو ما شابها من قصور وما يحيطها من مشكلات وتحسين وتطوير نظام السلطة المحلية باتجاه تحقيق أهدافه في خدمة وتنمية المجتمعات المحلية.

وقال ان التقرير العام الذي سيتم استعراضه في المؤتمر سيقدم تقييما مدعما بالإحصاءات والأرقام لمدى انضباط السلطة المحلية لاجتماعاتها المقننة والإدارة المالية المحلية والنشاط التنموي في المحليات إلى جانب إيضاح الجهود المبذولة من الحكومة لدعم قدرات السلطة المحلية وما حققته من انجازات في هذا المجال وتحليل وضعية السلطة المحلية والاتجاهات والمبادئ التي تشكل الخطوط العريضة لتعزيز نظام السلطة المحلية مستقبلا.

وأضاف أن نتائج التقييم قد أظهرت أن هناك من المشكلات ما يمكن التغلب عليها بتدابير أدارية تعتمد على ما هو متوفر من الاعتمادات المتاحة ومنها ما يلزم التصدي لها بخطة إستراتيجية بالنظر إلى طبيعتها وحجمها وكلفتها والتزاما بذلك نضع أمام المؤتمر المسودة الأولى للإستراتيجية الوطنية لتعزيز اللامركزية التي جاءت عقب أقرار مجلس الوزراء للإطار العام لمشروع هذه الإستراتيجية.

وقال إن مسودة الإستراتيجية بما تتضمنه من تحليل وما تقترحه من حلول ومبادئ ومناهج لدعم اللامركزية استندت إلى دراسات وطنية ودولية ومن أهدافها سد الاحتياجات الأساسية لنظام السلطة المحلية وتطبيق مبادئ ونظم جديدة تقوى من الإدارة اللامركزية وتوسع مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه في عمليات التنمية، مؤكدا بان تنفيذ بعض بنود هذه الإستراتيجية يحتاج ما يقارب١٥ عاما فضلا عن ما تتطلبه عمليات التنفيذ من أموال طائلة.

وأشاد وزير الإدارة المحلية بنتائج المجالس المحلية في دورتها الأولى والتي حققت منجزات تنموية للمجتمعات المحلية تمثلت في تنفيذ ما يقارب من خمسة آلاف مشروع تنموي في مختلف المجالات بتكلفة أجمالية تزيد عن٥١ مليار ريال إلى جانب ما حققته من تقدم مطرد في تحصيل مواردها المحلية الذاتية المحصلة في المديريات لترتفع نسبة زيادتها في عام ٢٠٠٥م عن سنة الأساس بواقع ٧٩ بالمائة.. مشيرا إلى أن الوزارة تمكنت خلال الفترة الماضية من أنجاز المنظومة التشريعية والتنظيمية للسلطة المحلية وتنفيذ مجموعة من المجمعات الحكومية بلغ عددها ٨١ مجمعا أنجز منها ٢٨ مجمعا والبقية قيد التنفيذ.

وتطرق الأخ وزير الإدارة المحلية إلى نقل الصلاحيات من المحافظات إلى المديريات.. وقال لقد بلغ عدد المديريات التي أضحت تباشر مهامها واختصاصاتها بنفسها ١٤٤ مديرية تمثل نسبة ٤٣ بالمائة من مجموع مديريات الجمهورية وبلغ عدد المديريات التي صارت مهيأة الآن لمباشرة مهامها واختصاصاتها ٨٢ مديرية تمثل نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع مديريات الجمهورية فيما هناك ١٠٧ مديريات لازالت بحاجة إلى استكمال تأهيلها حتى تتمكن من مباشرة مهامها واختصاصاتها بنفسها تخطيطا وتنفيذا.

أوضح الأخ علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي بمحافظة لحج في الكلمة التي ألقاها عن المجالس المحلية أن تجربة السلطة المحلية كانت ولا تزال في مقدمة اهتمامات فخامة الأخ رئيس الجمهورية كما أن دعمه الكبير ورعايته للتجربة كان لها الدور الفعال في تحقيق نجاح السلطة المحلية.

وقال إن ما تحقق خلال السنوات الماضية يعد مكسبا كبيرا رغم الصعوبات والمعوقات التي شابتها.. مشيرا إلى أن الجهود المبذولة على المستويين المركزي والمحلي أرست الدعائم الأساسية للسلطة المحلية والمتجسدة في اللامركزية وتعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار السياسي وفي مجال التنمية.

وأكد أن الإشراف المباشر للمجالس المحلية على مستوى الوحدات الإدارية للمشاريع التنموية وممارسة صلاحياتها نتج عنه ضمان سير تنفيذ المشاريع التنموية في أوقاتها المحددة وبأقل التكاليف، موضحا أن المجالس المحلية اكتسبت الخبرات اللازمة في تحمل مسؤولياتها خلال الفترة الماضية من خلال الإشراف والرقابة على العديد من الأنشطة وأداء الأجهزة التنفيذية وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني ودعم أنشطتها فضلا عن تشجيع ودعم تعليم الفتاة الريفية والمشاركة في حل قضايا الثأر وتتبع حالات الرعاية الاجتماعية وإيصالها لمستحقيها.

وفي جلسة العمل الأولى التي رأسها الأخ / عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء رئيس المؤتمر استعرض الأخ / صادق أمين أبو رأس وزير الإدارة المحلية مقرر المؤتمر التقرير العام الذي تناول مستوى أداء السلطة المحلية خلال الفترة الماضية وجهود دعم قدراتها والمشكلات التي واجهتها والآفاق المستقبلية لتطوير السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية.

كما جرى في الجلسة تشكيل ثلاث لجان عمل من المحافظات والوزارات ومجلسي النواب والشورى والأمانتين العامتين لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء لدراسة تقرير وزير الإدارة المحلية والإستراتيجية الوطنية لدعم اللامركزية إلى جانب استعراض ورقة عمل خاصة بضريبة القات.